انتهاكات حقوق المرأة في العديد من دول العالم

زينب رستكاربناه

العديد من دول العالم و نشطاء دوليون يزعمون اليوم الدفاع عن حقوق المرأة، غير أنهم و في الوقت الذي يلتزمون الصمت تجاه المواقف القهرية الظالمة، وحق الحياة، و السلامة، و نمط الحياة، وجعل النساء عرضة للمخاطر والاضرار؛ فانهم لا يلتزموا الصمت فحسب ازاء الصرعات المسلحة والجرائم الوحشية التي ترتكب في فلسطين و اليمن و افغانستان و العراق و سوريا، و العمليات الارهابية التي تستهدف ايران و افغانستان و العراق و مناطق أخرى، و إنما يصطفون الى جانب الحماة الرئيسيين لمرتكبي هذه الجرائم و الانتهاكات البشعة لحقوق الانسان.

فمن اجل تحقيق السلام العادل والدائم، والتعايش السلمي بين الشعوب، كان ينبغي وضع حد لاستخدام حقوق الانسان مجرد ذريعة، والايمان بانسانية كل فرد من افراد البشرية، وعدم السماح بمصادرة حقوق السكان المحليين من الملونين أو المسلمين، في الحياة، والعيش في ظروف غير إنسانية. ومع الاخذ بالاعتبار هذه الوقائع والحقائق، يحاول التقرير الآتي تسليط الضوء على اهمية السعي لفضح ماهية ادعياء الدفاع عن حقوق الانسان، التي تتنافى تماماً مع مبدأ حقوق الانسان، كي يتسنى الكشف عن عدم صدقية هؤلاء و افتقارهم للأهلية اللازمة في تبني الدفاع عن قضايا حقوق الانسان سيما حقوق المرأة و الأسرة.

النمسا

عشرون بالمائة من النساء النمساويات في سن الخامسة عشرة فما فوق، يتعرضن بشكل من الاشكال الى العنف الجسدي او الجنسي، و ان ١٥ ٪ من النساء يواجهن اعتداءات لفظية، كما ان ٢٧ ٪ من الاشخاص يصرحون اثناء الحوار معهم، بأنهم يعرفون ـ على الأقل ـ شخصاً واحداً من ضحايا العنف

عشرون بالمائة من النساء النمساويات في سن الخامسة عشرة فما فوق، يتعرضن بشكل من الاشكال الى العنف الجسدي او الجنسي، وان ١٥ ٪ من النساء يواجهن اعتداءات لفظية، كما ان ٢٧ ٪ من الاشخاص يصرحون اثناء الحوار معهم، بأنهم يعرفون ـ على الأقل ـ شخصاً واحداً من ضحايا العنف الأسري.

الأسري، و هناك ٩ ٪ من كل مائة ألف شخص تقريباً كانوا ضحايا تهريب الانسان، خلال الفترة من عام ٢٠١٠ و حتى عام ٢٠١٢ .

و في عام ٢٠٢١ قامت ممثلة حقوق الانسان في الاتحاد الاوروبي دولجا ميجا توفيج، بزيارة النمسا، وبعد تفقدها لاوضاع حقوق الانسان، صرحت قائلة : ثمة ارقام مرتفعة في النمسا حول قتل النساء، و بروز ابعاد جديدة للعنف الديجيتالي ضد المرأة، و مثل هذا يتطلب جهوداً فاعلة و مؤثرة للحد من ذلك، كما لفتت ممثلة حقوق الانسان في الاتحاد الاوروبي الى عدم المساواة في الاجور بين المراة و الرجل الذي قدر في عام ٢٠١٩ بـ ١٩/٩ ٪، و هو يزيد عن متوسط فارق الاجور في الاتحاد الاوروبي الذي يقدر بـ١٦ ٪، معتبرة ذلك يشكل احد المصائب التي تؤدي الى فقر النساء و عدم مساواتهن في الدخل.

كذلك هناك ثلاث دورات من التقرير العالمي لحقوق الانسان صادرعن مجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة، ، تتحدث عن تدارس حقوق الانسان في النمسا، و تذكر الدورة الاخيرة من التقرير الصادر في (٢٢ يناير ٢٠٢١) : تم التأكيد في البند ٥٧، أنه وعلى الرغم من كل التوصيات، لازالت مشاركة النساء النمساويات منخفضة للغاية في مواقع اتخاذ القرار، خاصة في الادارات الاستراتيجية و المناصب الرفيعة، و يذكر البند ٥٨ ان التقرير تناول القلق ازاء الاحصاءات المرتفعة التي تتحدث عن قتل النساء، و غياب الارقام الشفافة ازاء ذلك.

الكيان الصهيوني الغاصب

يعتبر الكيان المحتل للقدس النظام الوحيد الذي يشار اليه في الامم المتحدة باعتباره (العقبة الرئيسة التي تعترض طريق النساء الفلسطينيات و تحول دون نيل حقوقهن، و عدم السماح لهن بالتطور، و الحد من الاستقلال والثقة بالنفس، و ....)، و كل ذلك نتيجة انتهاكاته الواسعة لحقوق المرأة الفلسطينية.

و في هذا الصدد يذكر الصحافي المتخصص بحقوق الانسان، باكين ارتورك، بشأن العنف الذي يمارس ضد النساء، إثر تفقده لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة عام ٢٠٠٤: النساء في فلسطين ضحايا الاحتلال بشكل مباشر و غير مباشر، حيث يتعرضن للقتل، و الاعتقال، و السجن، و التعذيب، خاصة في حالة ارتباطهن بعلاقة نسبية و سببية مع المتهمين من الرجال الفلسطينيين، فضلاً عن ان النساء تعاني من هدم المنازل.

يشار الى ان الكيان الاسرائيلي اللقيط، تمت الاشارة اليه في تقارير ثلاث دورات للمجلس العالمي لحقوق الانسان، كان آخرها التقرير الذي صدر في عام ٢٠١٨، حيث تتحدث الصفحتان ٨ و ٩ من هذه الوثيقة، عن قضايا متعددة لانتهاك حقوق النساء و الاطفال.

و في الثالث من تموز عام ٢٠٢١، و خلال عملية اجرامية، استشهدت ٣٩ أمرأة ـ وفيهن نساء حوامل ـ و ذلك إثر القصف الهمجي الذي شنه الكيان الصهيوني ضد قطاع غزة، و قد تمت الاشارة الى اسماء و عناوين هؤلاء النسوة.

و لا يخفى ان الكيان الاسرائيلي القاتل للاطفال لم يكتف بذلك، و إنما أقدم بدم بارد على قتل المدنيين المحميين بما فيهم المراسلون و الصحافيون، و من هؤلاء استشهاد الصحافية شيرين ابو عاقلة (٢٠٢٢)، و ياسر مرتجا (٢٠١٨) ، و سيمون كاميلي (٢٠١٤)، و فدال شناعا (٢٠٠٨) ، و فيتوريو اريغوني (٢٠١١).

بريطانيا

يعد التقرير الموضوعي الذي اصدرته اللجنة المعنية بالحد من اشكال التمييز ضد النساء عام ٢٠٠٧، احد التقارير البارزة التي تتحدث باسهاب عن انتهاك حقوق النساء في بريطانيا.

ومن الواضح ان احدى المعضلات الكبرى التي تواجه النساء في بريطانيا، تتمثل في تقاعس الجهات المسؤولة عن ارساء الامن و صيانة القانون، النساء و الفتيات في بريطانيا اليوم تعتقد ان الشرطة لم تتخذ الاجراءات الضرورية اللازمة لتوفير الامن لهن، في الحقيقة ان جانباً رئيسياً من هذه المعضلة ينبغي البحث عنه في ثقافة المجتمع البريطاني، الثقافة التي تكتنز في ذاتها و

جوهرها ظلم المرأة، علماً ان التجاهل المتعمد للنساء ادى الى رواج العنف ضد المرآة و انتشاره في المجتمع على نطاق واسع. يشار الى ان تقريراً صدر عام ٢٠٢٢ يتحدث عن خمسة اشخاص تميزوا بالعنف ضد النساء في بريطانيا.

ومما يذكر ان الفارق في الاجور و عدم المساواة بين الرجال والنساء، بلغ ٤/ ١٥ ٪ عام ٢٠٢١، وان هذا الفارق في الاجور يتزايد بشكل كبير مع التقدم في العمر.

وتوضح الاحصاءات الرسمية ان التفاوت والتباين في المجالات المختلفة على النحو الآتي:

ـ اجور ساعات العمل الكاملة بالنسبة للنساء تشكل ٤٥ ٪، في حين ان اجور الرجال لنفس الفترة تصل الى ٦١ ٪،

ـ ٤١ ٪ من النساء مسؤولة عن المحافظة على الاطفال، الاحفاد، الاشخاص المسنين في العائلة، وكذلك المرضى، في حين ان ٢٥ ٪ من الرجال لا يتحملون اعباء

هكذا تعهدات ومسؤوليات،

ـ النساء تشكل أقل من ثلث اعضاء مجلس العموم البريطاني،

ـ ٨٥ ٪ من النساء مجبرة على القيام بشؤون تدبير المنزل،

ـ النساء تشكل ٣٥ ٪ فقط من عضوية الهيئات الادارية في الشركات الكبرى،

● الولايات المتحدة الاميركية

انتهاك حقوق الاطفال والنساء في الولايات المتحدة ذو سابقة تاريخية طويلة، ابتداءاً من انتهاك حقوق السكان الاصليين، و انتهاءاً بالمهاجرين و الملونين اصحاب البشرة السوداء، اضافة الى انتهاك حقوق النساء الاخريات،

و تتحدث الاحصاءات الرسمية عن العنف الذي يمارس ضد النساء في الولايات المتحدة، موضحة:

ألف ـ القتل، في عام ٢٠٠٥ قتلت ألف و مائة و واحد و ثمانين امرأة على يد عشيقها، و هذا يعني مقتل ثلاث نساء ـ كمعدل ـ في كل يوم، و من مجموع النساء المقتولات في اميركا، ان ثلث تعداد القتلى إما قتلن على يد ازواجهن، أو عشيقهن، و بناء على ما افاده تقرير رويترز الصادر في عام ٢٠١٩، انه من مجموع عشرة نساء هناك تسع نساء قتلن على يد رجال كانوا على معرفة بهن.

باء ـ العنف الأسري، يفيد التقرير الرسمي الصادر عن المركز القومي للتعاطي مع التحديات و احتواءها، ان هناك تقريبا ٤/٨ مليون حالة ايذاء و عنف اسري تسجل سنوياً، و ان أقل من ٢٠ ٪ من النساء اللواتي لحق بهن الأذى و العنف يتابعن علاجات طبية ،

جيم ـ العنف الجنسي، استناداً الى ابحاث المركز القومي، ان تعداد ضحايا العنف الذين لم تتم الاشارة اليهم و لم تتدخل الشرطة بشأنهم، بلغ ٢٣٢ ألف و ٩٦٠ أمرأة في عام ٢٠٠٦ فقط ، حيث تعرضن للاغتصاب أو التحرش الجنسي، و تضيف : هناك اكثر من ٦٠٠ أمرأة تقع ضحية العنف يومياً، و لا يخفى ان احصاءات الـ أف بي آي تشير الى ارقام اقل من ذلك بكثير، لانها تستند الى تقارير الشرطة و الجهات العسكرية، و تذكر الابحاث ان الفتيات ذوي الدخل المحدود، و عديد من الاقليات، تعتبر الاكثر عرضة للعنف الجنسي، من بقية النساء ضحايا الاغتصاب،

جدير بالذكر ان الولايات المتحدة كانت حاضرة لثلاث دورات في تقارير الـ يو بي آر ،حيث يوضح آخر هذه التقارير الصادر في عام ٢٠٢٠، كما ورد في البنود ٤٥ الى ٤٩، التي تناولت القضايا التي تتحدث عن انتهاك حقوق النساء، يوضح ان الانتهاكات تتم من خلال الهجوم على النساء بالاسلحة النارية، و عدم المساواة بين النساء في المهام و المسؤوليات السياسية و الاجتماعية، و التفرقة وعدم المساواة في الاعمال و التزظيف فضلاً عن الاجور، كذلك غياب القوانين التي تحمي المرأة خاصة فيما يتعلق بالاجازة اثناء الحمل و الولادة، و التفرقة في تخصيص المشاغل و العمل لكل الوقت

يعتبر الكيان المحتل للقدس النظام الوحيد الذي يشار اليه في الامم المتحدة باعتباره (العقبة الرئيسة التي تعترض طريق النساء الفلسطينيات و تحول دون نيل حقوقهن، و عدم السماح لهن بالتطور، و الحد من الاستقلال والثقة بالنفس، و ....)، وكل ذلك نتيجة انتهاكاته الواسعة لحقوق المرأة الفلسطينية.

و حصر ذلك بالنساء فقط.

ايطاليا

استناداً الى تقريرالمراسل الخاص للامم المتحدة الصادر عام ٢٠١٢، تعتبر ايطاليا ذات اوضاع غير مناسبة فيما يتعلق بالعنف الذي يمارس ضد النساء.

و من الواضح ان الاختلاف بين الشمال و الجنوب الايطالي ترك آثاراً سيئة على حياة النساء من الناحية الاقتصادية، خاصة في جنوب البلاد، ذلك ان نسبة البطالة بين النساء في الجنوب مرتفعة جداً، و ان نسبة ٤٤/٤ ٪ التي تتحدث عن ذلك تعود الى عام ٢٠١١، اما في السنوات الاخيرة فان النسبة ارتفعت بشكل كبير الى الحد الذي اشتهرت ايطاليا بين دول الاتحاد الاوروبي بأنها تضم اعلى نسبة بطالة بين الشباب .

و يرى تقرير يو بي آر الصادر عام ٢٠١٩، حسبما نصت على ذلك البنود ٤٧ الى ٥٠، ان هناك تعداد قليل جداً من النساء في المناصب السياسية و الحكومية، و ان عدم المساواة في الرواتب منتشر على نطاق واسع، و هناك جرائم واسعة ضد النساء و الفتيات، اضاف الى غياب الضوابط القانونية و القضائية الكافية لحماية النساء و الفتيات، كل ذلك ليس سوى جانب من المعضلات و التحديات التي تواجه المرأة في ايطاليا.

فرنسا

يذكر تقرير يو بي آر لعام ٢٠١٨، الذي أفرد البنود ٥٢ الى ٥٥ للحديث عن النساء في فرنسا، موضحاً : العنف الجنسي ضد النساء في هذا البلد لازال مرتفعاً، ذلك ان النساء و الفتيات المسلمات في فرنسا تعاني من مخاطر جمة جراء التفرقة و العداء للاسلام، و يدعو التقرير الحكومة الفرنسية الى انهاء كافة انواع التفرقة ضد النساء بدوافع عنصرية و قومية و اقلية دينية، و يشير التقرير الى ان حالات القتل في فرنسا ارتفعت بشكل ملحوظ في عام ٢٠١٩ حيث وصلت الى ١٤ ٪، و ان ٨٠ ٪ من الضحايا كانوا من النساء.

ومما يذكر ان الرئيس الفرنسي ايمانوئل مكرون اعلن في عام ٢٠٢١، ان تعداد المسلمين الفرنسيين الذي تجاوز الاربعة ملايين، بات يشكل خطر ايجاد مجتمع ذاتي، و ان الحكومة سوف تعمل على اتخاذ ما يلزم دون هذا الانفصال الاسلامي، وقد اثارت خطة ماكرون هذه احتجاج العديد من المنظمات المدافعة عن حقوق الانسان بما فيها منظمة العفو الدولية، و حذرت من مخاطر التمييز و الحد من حرية التجمعات و نظير ذلك.

ولا يخفى ما يترتب على هذه الخطوة من مخاطر تستهدف النساء، بما في ذلك منعهن من ارتداء اللباس الاسلامي سيما غطاء الرأس، في الاماكن العامة والشركات الخاصة التي تقدم خدمات عامة، وبناءً على التعديل الجديد للقانون، يمنع ارتداء لباس السباحة الاسلامي (المايو)اثناء التواجد في سواحل البحر، كما لا يسمح للفتيات دون سن الثامنة عشرة بارتداء الزي الاسلامي في المدارس، ولا يحق للامهات المسلمات الدخول الى باحة المدرسة.

كندا

في عام ٢٠١٧، و في مقاطعة اونتاريو وحدها، افادت التقارير عن وقوع ٣٢ حالة قتل كانت الضحية أمرأة، وتذكر التقارير بأن امرأة تقتل كل ستة ايام سواء على يد شريك حياتها، او من قبل عشيقها.

وتفيد المعلومات المتوافرة بان كندا تشهد سنوياً أكثر من ٤٠ ألف حالة اعتقال بتهمة العنف الأسري، ويشكل ذلك نسبة ١٢ ٪ من مجموع جرائم العنف في كندا، علماً ان ذلك في حالة الاخبار عن ٢٢ ٪ فقط من حالات العنف التي يتم ارتكابها.

ومنذ الاول من يناير وحتى نوفمبر من العام ٢٠٢١، اطلقت الشرطة النار على ٨٧ شخصاً بريئاً، و ان هذا الرقم ارتفع بمقدار ٢٥ ٪ بعد عام ٢٠٢١.